فوق الطاولة

عامر الياس شهدا

فلك التجار والصناعيين أم فلك المواطن؟

في هذا الزمن الحرج سمة إدارة الاقتصاد عنوانه المناكفة بين التجار والصناعيين وأعضاء الحكومة، منذ استلام الحكومة لمهامها لم تطرح ما يمكن اعتباره حلولاً إستراتيجية أو رؤية إستراتيجيه تخص المجتمع السوري. فالوقت مخصص للمناكفة فقط وإهمال تقارير أممية تقول إن قرابة ١٢ مليون مواطن يعانون من انعدام الأمن الغذائي أي ٦٠ بالمئة من السكان.

إن أهم المحاور التي عملت عليها الحكومة خلال الأشهر الماضية هي مجموعة مناكفات مع التجار والصناعيين.

موضوع الاستيراد وقوائمه التاريخية. مشكلة إعفائهم من الرسوم الجمركية. مشكلة استيراد (الشراطيط) الأقمشة المستورة. مشكلة السكر، مشكلة الزيت، وأتى موضوع توفير المازوت بـ١٧٠٠ ليرة للصناعيين، واعتبر القرار زلزالاً سيقضي على السوق السوداء. واعتمد الترقيع والتشقيع في معركه ضد الاحتكار والسوق السوداء من دون التفكير بتوفير مقومات مثل هذه المعركة.

لجنة اقتصادية ولجنة رسم السياسات والإستراتيجيات وهيئة تخطيط الدولة ومجلس النقد والتسليف ومجلس استشاري، لم يطرحوا أي رؤية أو إستراتيجية لمواجهة ما هو قادم. إنها مشكلة شعب وهذا يعني أن حل مشاكل القطاع الصناعي والتجاري ليست حلولاً شعبوية بقدر ما هي حلول جزئية وتفصيل صغير أمام ما ينتظرنا.

من المعروف أن رجالات الدولة يطرحون حلولاً وأفكار حلول إبداعية على مستوى دولة وليس على مستوى قطاعات، يخوضون معركتهم تحت شعار التشاركية، إلا أن التشاركية تحقق مزيداً من المكاسب لرجال الأعمال على حساب الشعب والاقتصاد الوطني. وبات الشغل الشاغل للحكومة الاستمرار في نقل القوة من الدولة إلى رجال الأعمال. وباتت قضايا الشعب والاقتصاد الوطني قضية ثانوية فبمراجعه بسيطة للقرارات التي صدرت سنكتشف أنها تصب في خانة قطاع معين وتحقق مصلحته مقابل قرارات تزيد من معاناة الشعب والضغوط المعيشية، وكأن دعم قطاع الصناعيين والتجار يأتي في إطار خدمة فئة معينة من المقتدرين والمؤمنين غذائياً.

تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية عن سورية يقول يجب ألا تكون الزراعة مسألة ثانوية في سورية، ويجب حماية واستعادة الأمن الغذائي وفرص العمل والنمو الاقتصادي والموارد الطبيعية والتماسك الاجتماعي.

ماذا فعلت الحكومة أمام ذلك؟

تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية عن سورية يقول: إن الإنتاج الزراعي للقمح في العام الماضي لم يتجاوز ٤٠٠ ألف طن وهو يشكل ١٥ بالمئة من حاجة البلاد. وبلغت كميات القمح المستوردة من روسيا العام الماضي ١.٥ مليون طن، وإن خسائر القطاع الزراعي في سورية بلغت أكثر من ١٦ مليار دولار. أي ما يعادل ٤١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من المنتجات الزراعية. هذه الأمور ستؤدي إلى زيادة الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والحضرية.

السؤال ماذا أنتم فاعلون؟ هل زيادة السعر أدت إلى زيادة في الإنتاج؟ ما إستراتيجيتكم لتأمين القطع اللازمة لاستيراد القمح؟ ما سيناريوهات الحلول للحد من الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والحضرية؟ ما حلول البطالة؟ كيف تفكرون لخلق أفنية تتساب منها موارد القطع للخزينة؟ ما هدفكم من اللهث والتفكير بتأمين القطع اللازم للتجار والصناعيين أمام معاناة الشعب بارتفاع الأسعار المستمر.

أعتقد نواقيس الخطر تقرع بقوة إن كان على مستوى الاقتصاد السوري أو على مستوى الاقتصاد العالمي، والتقارير الأممية تحذر وأنتم تحصرون تفكيركم بحل مشكلة الشرطيط ولتر الزيت وكيف سترضون رجال الأعمال الذين يعملون من أجل مخلوقات فضائية قادرة على الاستهلاك تغنيهم عن المستهلك السوري.

نحن أمام خطر حقيقي يلزمه عصف فكري لخلق البدائل، فانتظار المطر أكثر بكثير من إيجاد بدائل حلول على مستوى دولة، ولا يمكن الاستمرار بنهج ونمطية تفكير متقوقعة بحل وإدارة مشاكل قطاع معين وإهمال قطاع الشعب. نحن نناشد للإسراع بإعادة هيكلة كل اللجان والهيئات والمجالس المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والنقدية والمالية. فالوقت ليس لصلحتنا، ونعتقد أن هناك الكثير من الحلول الإبداعية والكثير من الخبرات ما عليكم إلا مناقشتها والاستماع لأفكارها. فسياسة الدوغمائية بالتفكير والتحليق في فلك رجال الأعمال لا تحقق المراد.

وفق وزارة الكهرباء: ٩٥ بالمئة من فواتير الكهرباء بحدود ١٥ ألف ليرة ومن يستهلك ٢٠٠٠ كيلو واط سيدفع أكثر من ٦٠ ألف ليرة

عبد الهادي شباط

تداول العديد من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي قيم فواتير الكهرباء المتوقعة بعد تعديل تعرفة الكهرباء مع بداية الشهر الجاري وأن فواتير الكهرباء ذات الاستهلاك ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ كيلوا واط ستكون قيمها حتى ٩٠ ألف ليرة في الدورة وأن الكثير من المواطنين سيكون استهلاكهم ضمن هذه الشريحة خاصة أننا مقبلون على فصل الشتاء وارتفاع الطلب واستهلاك الكهرباء رغم برامج التقنين المطبقة.

وأوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء أدهم بلان حول فواتير الكهرباء المتوقعة بعد التعرفة الجديدة التي تم تطبيقها مع بداية الشهر الجاري (تشرين الثاني) أن ما يزيد على ٤ ملايين من المستهلكين المنزليين للطاقة الكهربائية يستهلكون أقل من ١٥٠٠ كيلو واط في الدورة وهو ما يمثل نحو ٩٥ بالمئة من إجمالي المستهلكين المنزليين البالغ عددهم قرابة ٤,٥ ملايين مستهلك وأن قيمة فاتورة الكهرباء ذات الاستهلاك ١٥٠٠ كيلوا واط ١٣٦٠٠ ليرة يضاف إليها نحو ٢١ بالمئة رسوم تعود للمالية والإدارة المحلية علماً أن هناك شريحة واسعة من المستهلكين المنزليين للكهرباء لا يتعدى استهلاكهم في الدورة ٦٠٠ كيلو واط وبالتالي تكون قيم فواتيرهم ١٢٠٠ ليرة يضاف إليها الرسوم في حين بين أن فقط نحو ٥ بالمئة من المستهلكين المنزليين يتجاوز استهلاكهم من الطاقة الكهربائية ٢٠٠٠ كيلو واط في الدورة وأن مثل هذه الشرائح ذات الاستهلاك العالي عادة ما تكون من ذوي الدخل العالي وهم لا يمثلون أولوية في برامج الدعم المنفذة حالياً مبيناً أن قيمة الفاتورة ذات الاستهلاك ٢٠٠٠ كيلو واط في الدورة بحدود ٥٨ ألف ليرة أيضاً يضاف لها الرسوم المالية ورسوم الإدارة المحلية، وعن التوقعات بارتفاع معدلات التعدي على الشبكة وحالات الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية بين أن مسألة الاستجرار غير المشروع ترتبط بالمقام الأول في الثقافة العامة لدى المستهلك ولا تأثير مهماً للتعرفة الجديدة في زيادة معدلات التعدي على الشبكة.

دفع فوائد هذه القروض من خلال الصندوق لمختلف القطاعات المنزلية والصناعية والزراعية وغيرها، وأن القانون يحاجة لتعليمات تنفيذية يتم العمل عليها وأن المميز في القانون هو في هذا الموضوع وأن المؤسسات والشركات في الكهرباء تقيم على أساس معدلات الفاقد.

وأوضح أن معدلات الفاقد سجلت خلال السنوات الماضية تراجعاً واضحاً حتى حدود ٢٢ بالمئة، وعن التوسع في استخدام الطاقات البديلة أوضحت الوزارة أن صدور قانون لإحداث صندوق لدعم استخدامات الطاقات البديلة هو ضمن توجهات الدولة بدعم استخدام الطاقات المتجددة خاصة في مجال الطلب وتغذية الأحمال بتقنيات الطاقات المتجددة وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتجددة، وأن هذا القانون يساهم في توفير قروض ميسرة أو زيادة معدلات التعدي على الشبكة.

وعن الإجراءات التي تعمل عليها وزارة الكهرباء في تخفيض معدلات الفاقد الكهربائي بشقيه الفني والتجاري بين أن هناك متابعة مهمة اشترك العديد من الجهات في هذا المشروع وأنه من المتوقع أن يحقق الصندوق فائدة واعدة في تنمية استخدام الطاقات المتجددة، ومن المتوقع أن يدخل هذا الصندوق حيز التنفيذ خلال الأشهر المقبلة وأنه على التوازي لذلك يتم بحث مشروع لصك تشريعي يلزم الصناعيين في استخدام الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) بدلاً من الطاقة التقليدية (الكهرباء) إما الإلزام بالاستخدام الكامل أو الجزئي كمرحلة أولية وصولاً إلى تحول المنشآت الصناعية من الكهرباء التقليدية إلى الطاقات المتجددة بشكل نهائي، حيث يقدر استهلاك الصناعة حالياً بنحو ٢٠ بالمئة من إجمالي الكهرباء المتاحة حالياً وأن هذا المشروع يأتي بالتناغم مع التوجه نحو التوسع في الاعتماد على الطاقات المتجددة وإتاحة المتوفر من الكهرباء للاستهلاك المنزلي.

بقرار من التموين نشرة أسبوعية للحليب

رئيس جمعية الألبان: إنتاج سورية انخفض من ٢٠٠ طن يومياً إلى ١٠٠ طن والمواطنون خفضوا كميات الشراء

رامز محفوظ

أصدرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق نشرة الأسعار رقم ١ للحليب ومشتقاته، وسعرت من خلالها كيلو الحليب البقري كامل الدسم بسعر ١٨٠٠ ليرة، وكيلو اللبن الرائب كامل الدسم مع عبوة بـ٢٢٠٠ ليرة، واللبن الرائب الدوغما بـ٢١٠٠ ليرة. وحددت المديرية سعر كيلو اللبن البقري المصفى كامل الدسم بـ٧٥٠٠ ليرة، وكيلو اللبن المصفى البقري متوسط الدسم بسعر ٦٥٠٠ ليرة، وكيلو الجبنة البلدية البقرية كاملة الدسم بـ١٠ آلاف ليرة، وكيلو الجبنة البلدية البقرية متوسطة الدسم بـ٨٥٠٠ ليرة. ورأى بعض المواطنين أن تسعير بعض المواد مثل الجبنة واللبنة زائد عن أسعار المبيع الحقيقية في بعض المحال في دمشق، على حين أن السعر الذي حددته مديرية التموين بدمشق للحليب هو سعر المبيع نفسه في هذه المحال.

واستغرب آخرون إصدار مديرية التموين بدمشق نشرة أسعار الحليب ومشتقاته أعلى من أسعار المبيع في السوق، مؤكدين أن نشرات الأسعار التي تصدر سواء للحليب ومشتقاته أم الفروج والخضر ليست منطقية ولا تراعي موضوع ضعف القوة الشرائية للمواطن ولا تلبي طموحاته ومطالبه المتكررة بتخفيض الأسعار إنما تأتي لإرضاء المنتجين والمصنعين. وبين مواطنون أن نتيجة الارتفاع الكبير بأسعار الحليب ومشتقاته أصبحت بعيدة عن متناول نسبة كبيرة من المواطنين الذين باتوا يشترون الجبنة واللبنة بالوقية ونصف الوقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الجمعية الحرفية للألبان والأجبان بدمشق عبد الرحمن الصعيدي أن نشرة أسعار الحليب ومشتقاته رقم ٢ ستصدر اليوم، لافتاً إلى أن نشرة الأسعار أصبحت أسبوعية بقرار من وزير التموين وتسعر كما تسعر الخضر والفواكه بشكل أسبوعي. ولفت إلى أنه في نشرة الأسعار رقم ٢ سيرتفع كيلو الحليب عن سعره في النشرة رقم ١ ومن المتوقع أن يصبح ألفي ليرة بدلاً من ١٨٠٠ ليرة وبناء على التسعيرة الجديدة للحليب من المتوقع أن يرتفع كيلو اللبن المصفى ٥٠٠ ليرة أي يصبح الكيلو الواحد في النشرة الجديدة بـ٢ آلاف ليرة كما سيرتفع كيلو الجبنة البلدية ٥٠٠ ليرة وسيصبح الكيلو بـ١٠,٥٠٠ ليرة، لافتاً إلى أنه تم تسعير كيلو الجبنة في حمص وحلب بـ١١ ألف ليرة على حين أنها تسعر في دمشق أقل. وأشار أنه ليس هناك أي غاية لدى الجمعية الحرفية للألبان والأجبان ولا مديرية الأسعار لرفع الأسعار في النشرات الصادرة إنما غايتنا الحقيقية الوقوف على الأسعار الحقيقية والتكاليف التي يدفعها المنتجون من أجل ألا يخرج هؤلاء المنتجون من الإنتاج في حال كانت التسعيرة غير منصفة لهم.

وعن آلية تسعير الحليب ومشتقاته أوضح الصعيدي أنه تم تحديد أسعار الحليب ومشتقاته في دمشق في النشرة رقم ١ بناء على بيان تكلفة حقيقي يقدم من منتجي الحليب إلى مديرية الأسعار، لافتاً إلى أن هناك لجنة في مديرية الأسعار تقوم بدراسة أسعار الحليب ومشتقاته في اليوم الأول وفي اليوم الثاني ومن الممكن أن توافق على السعر المقدم في بيان التكلفة أو لا توافق.

ولفت إلى أن سعر كيلو الحليب لدى المنتج اليوم بحدود ١٦٠٠ ليرة ويصل إلى منشآت التصنيع والمعامل بسعر ١٦٥٠ ليرة بينما يصل إلى البقاليات بسعر ١٧٥٠ ليرة، لافتاً إلى أن البقاليات تربح بكيلو الحليب اليوم فقط ٥٠ ليرة، وهي تربح بنسبة ١٢ بالمئة حالياً عند مبيع الحليب.

ونفى الصعيدي أن تكون أسعار اللبن المصفى والجبنة البلدية في الأسواق أخفض من الأسعار في النشرة، موضحاً أن اللبنة والجبنة التي تباع في اليوم بأقل من تسعيرة النشرة هي خالية الدسم أو بنصف دسم. وأشار إلى أن تكلفة كيلو اللبن المصفى الكامل الدسم على المنتج حالياً أكثر من ٧ آلاف ليرة وتكلفة الجبنة الكاملة الدسم بين ٩٥٠٠ و١٠٩ آلاف ليرة وتسعيرتها اليوم قريبة من التكلفة.

وقال: إن هناك تناقصاً واضحاً في إنتاجنا اليومي من اللبن المصفى والجبنة بأنواعها وأصبح حالياً بحدود ١٠٠ طن بشكل يومي على حين كان إنتاجنا منذ زهاء ٥ سنوات ٣٠٠ طن يومياً، مبيناً أن سبب ضعف القوة الشرائية للمواطنين بأن هناك الكثير من العائلات عزفوا عن شراء اللبن المصفى والجبنة ونسبة عالية خفضوا كمية الشراء وأصبحوا يشترون بالوقية وأقل.

متابعة تحصيل حقوق سورية من المياه الدولية

عرنوس: تذليل أي عقبات أمام انجاز المشاريع المشتركة مع الدول الصديقة

تأمين كميات كافية من أدوية الأمراض المزمنة

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس وضع نظام حوافز وربطه بالإنتاج بما يسهم بتحسين الوضع المعيشي للعاملين في الدولة، إضافة إلى بحث إمكانية رفع سقوف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الغاية منها بالأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية وفي زيادة الناتج المحلي وتأمين مزيد من فرص العمل.

وأكد المجلس السعي لزيادة الكميات المتوافرة من حوامل الطاقة وتحقيق الأمن المائي والاستمرار بإعطاء الدفع اللازم لملف الاستثمار وتقديم كل الدعم له، وتطبيق الفوترة الالكترونية في جميع التعاملات إلى جميع الأسواق بما يضمن عدم التلاعب بالأسعار وضمان حصول المواطنين على المنتجات بالأسعار المحددة.

وأكد عرنوس ضرورة المتابعة المباشرة من الوزراء لتنفيذ المشاريع المشتركة مع الدول الصديقة وتذليل أي عقبات أمام إنجازها بالوقت المحدد بما يحقق الفائدة المشتركة، وضرورة تأمين كميات كافية وفترات طويلة من أدوية الأمراض المزمنة والمستلزمات الطبية للمشافي، مع استمرار جميع المراكز الصحية بإعطاء اللقاح ضد فيروس كورونا للحد من انتشاره وتشجيع المواطنين على التطعيم.

وطلب مجلس الوزراء من الوزارات والجهات المعنية وضع مصفوفة قابلة للتنفيذ لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتوقفة والمتضررة بسبب الإرهاب وتعزيز مشاركة القطاع العام الصناعي في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي، واتخاذ ما يلزم لاستلام محصول القطن من المزارعين والإسراع بصرف مستحقاتهم المالية.

كما طلب المجلس من وزارة الموارد المائية زيادة عدد السدات المائية في مختلف المناطق، ومتابعة تحصيل حقوق سورية من المياه الدولية بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين.

إلى ذلك قدم وزير الزراعة عرضاً عن الإجراءات المتخذة للتوسع في زراعة القمح وسبل تأمين مستلزمات الإنتاج من مازوت وأسمدة والصعوبات ومقترحات المعالجة، كما استعرض المجلس واقع إنتاج محصول الزيتون ومقترحات تغطية احتياجات السوق المحلية ووضع ضوابط لتصدير زيت الزيتون تضمن وجود أفضل قيمة مضافة وطنية ممكنة، وتعزيز عمل مكتب الزيتون بهدف تحسين الإنتاجية وزيادتها ودراسة زراعة أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية.

وقدم وزير الصناعة مذكرة عن واقع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ومقترحات تطوير وتحسين أدائها بما يسهم في زيادة الإنتاج وتأمين حاجة السوق المحلية وتعزيز ترابط القطاعين الزراعي والصناعي ومقومات الأمن الغذائي واستثمار الموارد الوطنية المتاحة على النحو الأمثل، مع الإشارة إلى أهمية إيلاء العناية الكاملة للجانب التسويقي للإنتاج سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية من حيث جودة المنتجات وتنافسيتها.

ووافق المجلس على استلام الأقطان المحلوجة بغض النظر عن شهادة المنشأ بهدف استمرار العملية الإنتاجية في شركات الغزل.

كما وافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الاستثمارية الخدمية والتنموية.

> وضع نظام حوافز جديد لتحسين الوضع المعيشي للعاملين بالدولة

في محاضرة لجمعية العلوم الاقتصادية

مديرة عامة سابقة تقترح: لجنة وزراء لوضع محفزات للاستثمار

هناء غانم

تنمية الصناعات الغذائية في سورية.. الواقع والآفاق والمحفزات المقترحة لكل صناعة أمر بات ضرورة ملحة وتتطلب تضافر الجهود بين المنتجين والدولة وبما يتلاءم مع الظروف العالمية والأسواق الداخلية والخارجية كانت أبرز المحاور التي تقدمت بها الباحثة ريم حللي خلال ندوة جمعية العلوم الاقتصادية التي أقيمت أمس في المركز الثقافي.

حللي أكدت أن سورية بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الصناعات الغذائية وأن وجود بعض المحاصيل الإستراتيجية التي تشكل نقطة انطلاق لصناعات غذائية تتمتع بميزة نسبية تنافسية، يجعلنا نولي هذا القطاع المزيد من الاهتمام والتركيز على السياسات الواجب إتباعها من أجل رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بالتأكيد يتطلب تعديل القوانين والتشريعات لتتلاءم مع التطور الحاصل واتخاذ قرارات سريعة تتلاءم مع المرحلة الراهنة.

حللي أكدت أهمية وجود صناعات غذائية تنافسية تحقق الأمن الغذائي والعمل على استثمار الموارد المحلية من الناتج الزراعي واستكمال سلسلة القيمة المضافة للمنتج النهائي وصولاً إلى منتجات صناعية غذائية ذات ميزة تنافسية قادرة على تلبية متطلبات السوق المحلية بالجودة والسعر المناسبين والعمل على تصدير الفائض والمساهمة في تحسين الميزان التجاري.. ورأت الباحثة حللي أن الصناعات الغذائية تشكل ريفياً أساسياً للإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وذلك من حيث أهميتها في تلبية احتياجات التنمية المستدامة وزيادة الدخل القومي بفعل زيادة القيمة المضافة. والأهم خلق فرص عمل والمساهمة في تعزيز الميزان التجاري من خلال تصدير المنتجات الغذائية المصنعة، مؤكدة أن تعزيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع يؤديان إلى تكامل التخطيط الزراعي والصناعي في مناطق الإنتاج.

وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وسطياً خلال العشر سنوات الماضية ما يقارب ٢٨٪. وتطرقت الباحثة في محاضرتها إلى الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص الصناعي والتي تتمثل في ظل ضعف البرامج التنفيذية للسياسة الصناعية. والأهم أن هناك صعوبة في تأمين المستلزمات الرئيسية للإنتاج والمواد الأولية المستوردة وصعوبة وارتفاع تكاليف شحنها وهذا يترافق مع خسارة الكثير من أسواق التصدير الخارجية أمام صعوبات تحويل قيمة الصادرات إلى المنتج المحلي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، مع انخفاض اليد العاملة الخبيرة والكفؤة نتيجة الهجرة التي خلفتها الحرب وتراجع حجم الإنتاج بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ وكذلك ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من كهرباء ومحروقات وغيرها إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل إضافة إلى وجود ضعف في البنى التحتية وخاصة تلك المتعلقة بخدمات عمليات ما بعد الحصاد مثل (التوضيب -الفرز -التعبئة -التبريد -التخزين -النقل -التسويق وغيرها).

حللي أكدت أنه من الضروري إعادة النظر بالتشريعات الناظمة لعمل القطاع الصناعي بشكل عام ومنح المحفزات التنموية للصناعات الإستراتيجية الغذائية التنموية والتي تحقق قيم مضافة عالية واستطاعت كسب ثقة دولية منها صناعة الكونسروة والحلويات العربية وغيرها.. وعن الصعوبات التي يعاني منها القطاع الخاص رأت حللي بأنها تتمثل بارتفاع التكاليف الثابتة التي يتحملها المنتج نتيجة تراجع الطاقات الإنتاجية إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية التي يتم تأمينها من السوق المحلية نتيجة لغياب الثقة بمنشآت القطاع العام من قبل الموردين وانخفاض الرواتب والأجور الذي أدى إلى نزوح الأيدي العاملة الخبيرة للعمل في القطاع الخاص كذلك انخفاض الأيدي العاملة الخبيرة وتراجعها بشكل ملحوظ نتيجة الهجرة.

ومن الصعوبات أيضاً حسب الباحثة غياب السياسات التسويقية الحديثة لكون هذه الشركات في معظمها تقوم بإبرام عقود سنوية مع جهات عامة أخرى وهذا يمنعها من تطوير إمكانياتها التسويقية باعتبار كل ما ينتج يباع لديها، أو لأنها تنتج بشكل احتكاري في السوق في ظل غياب المنافسة لمنتجها، وانعدام حجم السيولة في معظم الشركات نتيجة إبرامها عقود سنوية مسبقة تسببت لها بخسائر لاحقة نتيجة حجم التضخم الحاصل في أسعار مستلزمات الإنتاج في السنة اللاحقة. كذلك بيروقراطية الإجراءات المتبعة في هذه الشركات الناظمة لعمل شركات القطاع العام الصناعي مع خطوط إنتاجية قديمة ومستهلكة لا تواكب التطور الصناعي.

وعن رؤيتها لتنمية الصناعات الغذائية في سورية أوضحت الباحثة قائلة: يجب الحفاظ على القطاع الصناعي القائم ولا بد من مراجعة كل القرارات والإجراءات والتشريعات الناظمة لعمل هذا القطاع وإيلاء الاهتمام لكونه القطاع الإنتاجي الأهم على مستوى الاقتصاد الوطني (قيمة مضافة -تشغيل عمالة -ميزان تجاري أقوى -تحريك عجلة الاقتصاد بشكل عام.

والأهم أن تكون هناك سياسات تنموية على المدين المتوسط والبعيد تضمن جذب المزيد من الاستثمارات وخاصة ما يخص القطاع الصناعي الغذائي لكونه يحقق التكامل ما بين القطاعين المنتجين الأهم في الاقتصاد السوري (الزراعة والصناعة) وذلك من خلال وضع معايير للصناعات الغذائية المطلوبة حسب الأهمية تحديد المحفزات المقترحة لكل صناعة سنداً لمعايير التقييم، وتحديد الصناعات الغذائية المطلوبة على مستوى القطر والمحفزات المقترحة لكل صناعة.

وعن المحفزات المقترحة لكل صناعة قالت حللي لابد من إعفاء احتياجات أي مشروع صناعي لإقامته وتطويره وتوسيعه ومستلزمات بنائه من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها، ومنح المستثمر فرصاً لإقامة المشروع بفائدة تقدر ٥٪. والأهم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعة ولمدة ثلاث سنوات من بدء الإنتاج وإعفاء من ضريبة الدخل الحقيقية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الإنتاج، كذلك دعت إلى تخفيض قيمة الأرض المخصصة للمشروعات إلى النصف في حال بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض وذلك في حال كان التخصص في المدن الصناعية.

وأكدت حللي أن تنفيذ هذه الخريطة يتطلب تشكيل لجنة وزارية تضم ممثلين عن (وزارة الصناعة- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية -وزارة المالية) لوضع مشروع مرسوم يتضمن المحفزات المقترحة لكل صناعة وفق المعايير المتفق عليها ومنح تلك المحفزات مع المدد الزمنية لكل محفز، والتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لحصر احتياجات المنشآت الصناعية المقترحة إقامتها من المنتجات وفق الطاقات التصنيعية المطلوبة بهدف تشجيع زراعة مدخلات إنتاجها بما ضرورة إبرام عقود مسبقة مع الفلاحين وتقديم البذور والشتول اللازمة والدعم اللوجستي اللازم لتشجيع الزراعات المستهدفة.

أما ما يخص مستقبل القطاع العام الغذائي فلا بد من وجود سياسة واضحة المعالم تخص هذا القطاع تكون مرتبطة بمشروع إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي ككل.

- شركات القطاع العام قديمة ومستهلكة
- قرض للمستثمر بفائدة ٥ بالمئة وتخفيض الرسوم الجمركية وإعفاء من الضرائب لثلاث سنوات